

اليمن – الطوارئ الكبرى

18 أغسطس (أب) 2023

21.6 مليون فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية	4.5 ملايين عدد المهجرين داخليًا في اليمن	32.6 مليون عدد سكان اليمن	9,500 مهاجر وفدوا على اليمن في شهر يوليو (تموز)	17 مليون فرد عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) حتى ديسمبر (كانون الأول) عام 2022، حسب التقديرات
الأمم المتحدة – ديسمبر 2022 (كتون الأول)	الأمم المتحدة – ديسمبر 2022 (كتون الأول)	الأمم المتحدة – ديسمبر 2022 (كتون الأول)	المنظمة الدولية للهجرة (IOM) – يوليو (تموز) 2023	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) – نوفمبر (تشرين الثاني)



- من المتوقع أن يعاني نحو 3,9 ملايين فرد من ساكني جنوب اليمن، الذي تهيمن عليه حكومة الجمهورية اليمنية، من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستوى الأزمة أو المستويات الأشد سوءًا منه في المدة من يونيو (حزيران) حتى ديسمبر (كانون الأول)، في خضم غياب الأمن وتردي الأوضاع الاقتصادية واستمرار موسم العجاف.
- في سبيل الإغاثة من الأزمة الاقتصادية التي ما زالت راحاها تدور جنوبي اليمن، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم منحة قيمتها 1.2 مليار دولار إلى وزارة المالية التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية في الأول من أغسطس (أب) بقصد تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ومحصولات الأمن الغذائي في جنوبي اليمن.
- اكتملت، يوم 11 أغسطس (أب)، أعمال العملية التي أُجريت بتنسيق من الأمم المتحدة لنقل أكثر من 1,1 مليون برميل من النفط من منصة النفط العائمة والمهجورة "صافر" (Safer)؛ وهو ما جنَّب العالم خطر وقوع كارثة بيئية وإنسانية.

مكتب المساعدات الإنسانية التابع
للكوالة الأمريكية للتنمية الدولية¹
662,065,098 دولارًا

مكتب السكان واللاجئين والهجرة
التابع لوزارة الخارجية الأمريكية²
3,700,000 دولار

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية
للإغاثة في اليمن في العام المالي 2023

665,765,098 دولارًا

الإجمالي

للاطلاع على بيان وافٍ للتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (5)

¹ مكتب المساعدات الإنسانية التابع للكوالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA).
² مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).

أبرز التطورات

ما زالت أزمة انعدام الأمن الغذائي قائمةً جنوبياً اليمن في خضم استمرار موسم العجاف

من المتوقع أن يُعاني نحو 3,9 ملايين فرد في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية جنوبياً اليمن؛ أي نحو 41% من مجموع سكان تلك المناطق، من انعدام الأمن الغذائي الحاد من المستوى الثالث (3 IPC)؛ أي مستوى الأزمة، أو المستويات الأشد سوءاً منه، في المدة من يونيو (حزيران) وديسمبر (كانون الأول) من العام الجاري، وفق ما أورده تحليل صادر من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يوم 7 يونيو (حزيران)³. وقد تحسنت أوضاع الأمن الغذائي في المدة المذكورة، مقارنةً بالمدة نفسها من عام 2022؛ وإن ظلت مستويات الحاجات إلى المساعدات الغذائية بالغة الشدة جنوبياً اليمن. فقد ضعفت قدرة العائلات على الشراء وتلبية حاجاتهم من الغذاء بسبب تردي قيمة صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية، حسب ما أورده التحليل الصادر من مشروع تقييم القدرات (ACAPS). وتشير التقديرات، في الوقت ذاته، إلى أنه من شأن الخسائر الزراعية الحاصلة بسبب السيول، واستمرار غياب الأمن على طول جبهات الصراع، وتقطع سبل كسب العيش، وقلة المساعدات الإنسانية، أن تدفع إلى اشتداد حدة انعدام الأمن الغذائي في موسم العجاف الزراعي الذي يمتد من يوليو (تموز) حتى سبتمبر (أيلول)، والذي يندر فيه الغذاء وتبلغ شدة الحاجة إليه أقصاها، حسب ما تُورده منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة.

ويجدر بالذكر أن سعر القمح المستورد؛ وهو أشد الأغذية الأساسية أهميةً، في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية، قد ظل أعلى من سعره في الأسواق العالمية منذ شهر يونيو (حزيران) من العام السابق، حسب التقرير الصادر من مشروع تقييم القدرات ومنظمة الأغذية والزراعة. فقد زاد متوسط سعر القمح للمستهلكين في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية بنسبة قدرها 357% في المدة من عام 2018 حتى عام 2023؛ وهو ما تُعزى أسبابه في المقام الأول إلى تردي سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في غضون هذه المدة. وانخفضت، كذلك، كميات المساعدات الغذائية الإنسانية الواردة إلى اليمن بنسبة قدرها 9% في المدة من عام 2019 حتى عام 2022، حسب ما أورده التقرير الصادر من مشروع تقييم القدرات. بل من المتوقع، أيضاً، أن يشهد شح القمح في اليمن، فضلاً عن زيادة أسعاره، بسبب انسحاب حكومة روسيا الاتحادية من "مبادرة تأمين نقل الحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود" (المعروفة باسم Black Sea Grain Initiative)، يوم 17 يوليو (تموز)، وما تلاه من تدمير لمخازن الأغذية في الموانئ الأوكرانية المعنية، حسب ما تُورده الأمم المتحدة. وكان برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة قد استورد، قبل انسحاب حكومة روسيا الاتحادية من المبادرة المذكورة، كمية قدرها 87,000 طن متري من القمح من أوكرانيا، بموجب الاتفاق المبرم معها بتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة، بقصد توصيلها إلى نحو 8,2 ملايين فرد في اليمن. وترى جهات الإغاثة أن تردي مُحصّلات الأمن الغذائي سيشتد حتى أواخر العام الجاري بسبب انسحاب حكومة روسيا الاتحادية من تلك المبادرة فضلاً عن الشح المتوقع حدوثه في المساعدات الإنسانية وبنسبة قدرها 20% في غضون العام الجاري.

المملكة العربية السعودية تتعهد بتقديم منحة قدرها 1,2 مليار دولار إلى حكومة الجمهورية اليمنية في خضم الأزمة الاقتصادية المستمرة في اليمن

تفاقت الحاجات الإنسانية تفاقماً بالغاً في اليمن من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب غياب الأمن الذي استطل أمده في البلاد وما تعرضت له من أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ وهو ما كانت نتيجته استفحال الأزمة الإنسانية جنوبياً اليمن. ولإغاثة من ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية، في الأول من أغسطس (آب)، تقديمها منحة بقيمة 1,2 مليار دولار إلى وزارة المالية التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية؛ وهي المنحة التي يُقصد بها تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي للعائلات في جنوبياً اليمن، حسب ما أورده بعض وسائل الإعلام الدولية. ومن شأن هذه الأموال أن تدعم نفقات التشغيل الحكومية، ومنها شراء المحروقات اللازمة لتوليد الكهرباء وسداد رواتب العاملين في القطاع العام، فضلاً عن المساعدة على استقرار أسعار المواد الغذائية، حسب ما أورده وسائل الإعلام الدولية تلك. وقد اشتد اعتماد حكومة الجمهورية اليمنية على المساعدات المالية التي تردها من الخارج في خضم انخفاض عائدات صادراتها من النفط؛ وهي المصدر الأساسي لإيراداتها وأحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، على إثر عدد من الهجمات المتتالية التي شنّها الحوثيون بالطائرات المُسيّرة وما تلاها من إغلاق محطات شحن النفط وتفرغها في محافظتي حضرموت وشبوة، في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، حسب ما أورده مشروع تقييم القدرات في تقاريره. وانخفضت، كذلك، عائدات حكومة الجمهورية اليمنية من إيرادات الواردات والضرائب بسبب إعادة التفويض بشحن المحروقات مباشرةً إلى الموانئ التي يُهيمن عليها الحوثيون، بموجب بعض بنود الهدنة التي توَسَّطت في إبرامها الأمم المتحدة في شهر أبريل (نيسان) عام 2022، بعد انقضاء المدة التي كان من اللازم فيها ورود الواردات عن طريق ميناء عدن الخاضع لسيطرة حكومة الجمهورية اليمنية، حسب ما ورد في تقارير مشروع تقييم القدرات. وكان من آثار استمرار شح الإيرادات الحكومية أن ظلت أزمة العجز عن سداد رواتب موظفي القطاع العام قائمةً، فضلاً عن استمرار انقطاع

³ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن مبادرة يُسهّم فيها عدد من الشركاء، وتُصنّف مقياساً مؤقتاً لتصنيف حدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو المقياس المقارن عبر مختلف البلاد وفي مختلف الأزمات، من حده الأدنى عند المستوى الأدنى (1 IPC) ليلتغ أقصاه مع المستوى الخامس (5 IPC)؛ وهو مستوى المجاعة بالنسبة لحدة انعدام الأمن الغذائي.

الخدمات العامة بين الفينة والأخرى. كذلك، تسارعت وتيرة اشتداد معدل التضخم جنوبي اليمن منذ عام 2021؛ إذ ما زال البنك المركزي اليمني في عدن يطبع العملات الجديدة للتمكين من سداد الديون ونفقات التشغيل، حسب ما أوردته بعض وسائل الإعلام الدولية.

الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية بعد إجراء عملية نقل النفط بقيادة الأمم المتحدة

استطاعت الأمم المتحدة، يوم 11 أغسطس (آب)، إكمال أعمال نقل أكثر من 1,1 برميل من النفط من المنصة العائمة لتخزين النفط وتفريغه، والمعروفة باسم "صافر"؛ وهي ناقلة النفط المهجورة التي تردت أوضاعها وكادت تنفكك بعضها من بعض، وكان من الممكن أن يتسرب النفط منها إلى مياه البحر الأحمر. وقد نُقل النفط منها إلى ناقلة نفط صالحة اشترتها الأمم المتحدة. واستغرق إكمال أعمال النقل هذه نحو 20 يوماً، لتكتمل بذلك المرحلة العاجلة من العملية التي تتولى تنسيقها الأمم المتحدة، والتي بدأت أواخر مايو (أيار)، في مسعى حظي بدعم الجهات المانحة على الصعيد الدولي، ومنهم الولايات المتحدة. ولم يبقَ على متن تلك المنصة سوى نسبة أقل من 2% من أصل حمولتها؛ إذ ما زالت تلك الكمية مختلطة بالرواسب ويصعب استخراجها منها؛ وإن كان من المزمع استخراجها في أثناء الأعمال المقرر إجراؤها أواخر شهر أغسطس (آب) لرفع التلوث. ومن المزمع، كذلك، وبعد استخلاص بقية النفط، أن يُشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على قطر المنصة "صافر" وتخريدها وإعادة تدويرها. وقد جاءت هذه العملية إثر ما رأته الأمم المتحدة من احتمال تسرب النفط من تلك المنصة وما له من عواقب وخيمة على الصعيدين البيئي والإنساني في منطقة البحر الأحمر، ومنها تلويث الإمدادات الغذائية والمياه الصالحة للشرب، فضلاً عن تلوث الهواء الذي يستنشقه الملايين من الناس؛ وكان من الممكن أن تبلغ نفقات رفع التلوث نحو 20 مليار دولار. وتؤول ملكية معظم النفط الذي نُقل من تلك المنصة إلى حكومة الجمهورية اليمنية؛ وإن لم تتفق الجهات المتنازعة بعد على كيفية تقاسم الأرباح من بيع هذا النفط، حسب ما أوردته بعض وسائل الإعلام الدولية. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة أعمال نقل هذا النفط وحفظه، على متن الناقلة التي اشترتها الأمم المتحدة، حتى شهر ديسمبر (كانون الأول)؛ وهو الموعد الذي يزعم فيه هذا البرنامج التابع للأمم المتحدة نقل هذه الأعمال إلى عهدة حكومة الجمهورية اليمنية.

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

الأمن الغذائي

يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه إلى برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن ثمان منظمات غير حكومية، لتمكينهم من تنفيذ أعمال إتاحة المساعدات الغذائية في اليمن. ويقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع الموردة من الولايات المتحدة، فضلاً عن المساعدات النقدية والقوائم اللازمة لتمكين الناس من شراء طعامهم من الأسواق القائمة في المناطق التي يعيشون فيها. وقد تمكن برنامج الأغذية العالمي، وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة، من إمداد نحو 2.9 ملايين فرد بالمساعدات الغذائية العينية و46,800 فرد بالتحويلات النقدية لشراء الغذاء، في شهر يونيو (حزيران).

أرقام أساسية



2.9 مليون

فرد في اليمن تلقوا المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي في دورة توزيع المساعدات في شهر يونيو (حزيران)

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن 12 منظمة دولية غير حكومية، بهدف دعم إجراء التدخلات الصحية التي تحفظ على الناس أرواحهم. ويقدم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تُتاح بالتنسيق مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في أنحاء اليمن، عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والقوافل الطبية المتنقلة التي تخدم المناطق النائية في مختلف أنحاء البلاد. وبدعم شركاء الحكومة الأمريكية، أيضاً، المتطوعين في مجال الصحة على الصعيد المحلي لتمكينهم من تقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة على الصعيد المجتمعي بما يُعزّز النتائج الصحية المنشودة. ويُمدُّ شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، المنشآت الصحية بالمستلزمات الطبية والأدوية بقصد زيادة تمكين الناس من تحصيل الخدمات الطبية الدقيقة. ومن ذلك أن إحدى المنظمات غير الحكومية قد استطاعت، في شهر يونيو (حزيران)، وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقديم استشارات الرعاية الصحية الأولية إلى أكثر من 23,100 فرد في المنشآت الصحية التي والعيادات المتنقلة التي تدعمها في محافظات أبين وعدن وأمانة العاصمة



15

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات الصحية

والضالع وشبوة. واستطاعت هذه المنظمة الشريكة، أيضاً، تقديم الدعم لإجراء نحو 800 عملية وضع في أجواء تتسم بالسلامة والأمان وإشراف القابلات المتمرسات في مختلف أنحاء تلك المحافظات الخمسة.

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تقدم الحكومة الأمريكية دعمها إلى المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وأربع منظمات غير حكومية، لتمكينهم من إتاحة المساعدات النقدية المتعددة الأغراض للعائلات المتضررة من الصراع الدائر في اليمن بما يضمن تلبية حاجاتهم الأساسية والحد من لجوئهم إلى الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، ودعم الأسواق هنالك في الوقت نفسه. وبإتاحة هذه المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، يقدم شركاء الحكومة الأمريكية دعمهم إلى العائلات لتمكينهم من شراء غاز الطهو والطعام ومواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد أجرى تدريبات محو الأمية المالية وقدم المساعدات المالية المتعددة الأغراض إلى أكثر من 660 عائلة في الضالع في شهر يونيو (حزيران).

التغذية

يُقَدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى الأعمال التي تُجرى للمساعدة على الكشف عن حالات الإصابة بالهزال – وهو أشد أنواع سوء التغذية فتكاً – والوقاية من تفشيه وعلاجه في مختلف أنحاء اليمن. ويساعد مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بما يقدمه من دعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وإحدى عشرة منظمة غير حكومية، على الحد من معدلات الاعتلال والوفيات بسبب سوء التغذية، لا سيما بين الأطفال والحوامل والمُرضعات. ويُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيضاً، الدعم الغذائي للعيادات الصحية والفرق الصحية المتنقلة، وذلك بدمج التدخلات التي تُجرى بشأن الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المستضعفين من السكان. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد قدم، في شهر يونيو (حزيران)، الدعم إلى المنشآت الصحية في محافظات الحديدة وريمة وتعز لتمكينهم من إجراء فحوص الكشف عن سوء التغذية الحاد لدى نحو 1,200 طفل مئمن هُم في الخامسة أو أصغر، فضلاً عن 400 امرأة من الحوامل والمُرضعات، وإحالة أولئك الذين يلزمهم العلاج إلى المستشفيات، حسب مقتضى الأحوال.

الحماية

تعمل الحكومة الأمريكية على إغاثة الناس بتقديم وسائل التدخل لحمايتهم في مختلف أنحاء اليمن؛ وذلك بفضل الدعم الذي تقدمه إلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وست منظمات غير حكومية أخرى. ويعمل شركاء الحكومة الأمريكية في سبيل تلبية الحاجات إلى وسائل حماية الأطفال وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والتصدي للعنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي والإغاثة منه، فضلاً عن التصدي لغير ذلك من الأخطار والانتهاكات ذات الصلة بمسائل هذه؛ وذلك عن طريق أعمال حشد الجهود المجتمعية هنالك وبذل جهود التخفيف من الأخطار التي تطول حماية الناس هنالك وتقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة. ومن ذلك أن أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات غير الحكومية، قد أقام جلسات الدعم النفسي والاجتماعي المنظمة وغير المنظمة إلى عدد بلغ قدره نحو 1,400 طفل في تعز، في شهر يونيو (حزيران). وقدمت هذه المنظمة غير الحكومية الشريكة، كذلك، خدمات إدارة الحالات والخدمات المتخصصة إلى 52 فرد من الناجيات من حوادث العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي.



6

شركاء للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض (MPCA)



14

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج التغذية



9

شركاء للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لإجراء التدخلات بوسائل الحماية

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة



19

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لأعمال التدخل بإتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

تُقدّم الحكومة الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و16 منظمة غير حكومية، بقصد زيادة تمكين الناس في اليمن من تحصيل المياه الصالحة للشرب ووقايتهم من تفشي الأمراض المعدية وإغاثتهم منها. ويُجري شركاء الحكومة الأمريكية أعمال التدخل العاجلة ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومنها توزيع مجموعات النظافة الشخصية، وتعزيز عادات المحافظة على النظافة الشخصية، وتقديم خدمات الإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات، وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه، والتي لحقها الضرر جراء الصراع، وذلك بما يحقق النفع للمُهجّرين داخلياً وغيرهم من الفئات المستضعفة في مختلف أنحاء اليمن. ومن ذلك أن إحدى المنظمات غير الحكومية، من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قد عالجت، في شهر يونيو (حزيران)، بالكور 1,6 مليون غالون من المياه بقصد إتاحة المياه الصالحة للشرب لأكثر من 63,500 فرد في تعز، فضلاً عن إمدادها أكثر من 1,400 فرد بكمية بلغ قدرها نحو 149,000 غالون من المياه الصالحة للشرب، عن طريق نقلها بالشاحنات.

موجز السياق

- في المدة ما بين منتصف عام 2004 ومطلع عام 2015، دفع الصراع المحتدم بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوات الحوثيين المعارضة لها في شمال البلاد بالناس إلى النزوح بأعداد كبيرة مرةً بعد أخرى، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن اتساع رقعة أرض الصراع المسلح؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية شن غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب؛ وهو ما كنت نتيجته إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة وتدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد.
- ثم توسّطت الأمم المتحدة في إبرام هدنة بين السلطات التابعة للحوثيين، من جهة، والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من جهة أخرى؛ وهي الهدنة التي امتدت من أبريل (نيسان) حتى أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، وكانت نتيجتها أن خففت حدة الصراع الدائر هناك إلى حد بعيد. غير أن الأوضاع في الواقع ما زالت تعترىها الهشاشة، وما زالت الحاجات الإنسانية ماسة بسبب الأزمة الاقتصادية، وزيادة مستويات البطالة، واختلال الأوضاع الذي طال أمده، وزيادة أسعار الغذاء والمحروقات؛ إذ تقتضي الحاجة إمداد نحو 21.6 مليون فرد بالمساعدات الإنسانية، ومنهم نحو 13.4 مليون في أمس الحاجة إليها، حسب ما أورده تقرير النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن (2023 Humanitarian Needs Overview) لعام 2023. بل إن نحو 4.5 ملايين فرد ما زالوا مُهجّرين داخل البلاد منذ عام 2015، في حين عاد 1.3 مليون فرد إلى مواطنهم الأصلية. وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة قد حالت بين وكالات الإغاثة وجمع البيانات الديموغرافية الوافية الدقيقة للسكان المتضررين من الصراع.
- وبتاريخ 26 سبتمبر (أيلول) عام 2022، أعاد السفير الأمريكي "ستيفن هـ. فاجن" (Steven H. Fagin) الإعلان عن حالة الكوارث في اليمن للعام المالي 2023 بسبب استمرار الحاجات الإنسانية جراء حالة الطوارئ الكبرى وما للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2023¹

المبلغ	المكان	العمل	الشريك المنفذ
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2			
600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم (HCIMA)	منظمة الأغذية والزراعة
22,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المنظمة الدولية للهجرة

8,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
5,621,869 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	صندوق الأمم المتحدة للسكان
17,778,131 دولارًا	عدن، وأمانة العاصمة، والحديدة، ومأرب، وتعز	الصحة والحماية	
15,700,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
7,162,600 دولار	في جميع أنحاء البلاد	التغذية: المنتجات العينية المخصصة للتغذية الواردة من الولايات المتحدة	
75,170,567 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية: المشتريات المحلية والإقليمية والدولية، والتحويلات النقدية لأجل الغذاء، والدعم اللوجستي، ومواد التغذية	برنامج الأغذية العالمي
360,493,299 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية: المساعدات الغذائية العينية الأمريكية	
5,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والصحة، والتغذية	منظمة الصحة العالمية
144,341,414 دولارًا	أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، وحجة، والحديدة، وإب، والجوف، ولحج، والمهرة، والمحويت، ومأرب، وريمة، وصعدة، وصنعا، وشبوة، وجزيرة سقطرى، وتعز	المساعدات الغذائية: التحويلات النقدية لأجل الغذاء والمشتريات المحلية والإقليمية والدولية، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء منفذون
197,218 دولارًا		دعم البرامج	
662,065,098 دولارًا		إجمالي التمويل المقدم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
3,700,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة والحماية	الشريك المنفذ
3,700,000 دولار		إجمالي التمويل المقدم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية	
665,765,098 دولارًا		إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2023	

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وتعكس هذه المبالغ، من ثم، التمويل المعلن عنه حتى يوم 19 مايو (أيار) عام 2023.

² قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغيير.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة على وجه التحديد (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله بسرعة للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللإطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:

- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org
- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يسطع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work